ثالثاً : تعليقات ومناقشات

مسألة لأبي عبد الله محمد بن مالك على قوله تعالى :

(إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المحسنين)

تقديم وتحقيق
محمد وجيه تكريتي
اوكسفورد

المؤلف وآثاره :

صاحب هذه الرسالة محمد بن عبد بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي . ولد في جيان من أعمال الأندلس سنة ٦٠٠ أو ٦٠١ للهجرة ، وفيها تلقى علومه الأولى . ورحل في شبابه الأول إلى المشرق العربي ، واختار دمشق موطناً أخيراً له ، إلى أن مات فيها سنة ٦٧٢هـ بعد أن صار إمام النحاة وحافظ اللغة لسنوات غير قليلة .(١)

ولابن مالك مؤلفات كثيرة غير هذا الذي بين يدينا . وما تركه لنا كان متنوعاً من حيث الموضوع ومن حيث الشكل . أما الأول فقد تجسد فيما تركه من كتب اللغة والنحو والقراءات . وأما الثاني فإن ما وصلنا منه جاء بشكل كتاب كبير ، أو متوسط ، كما جاء رسالة أو أرجوزة في أبيات كثيرة أو قليلة .

ومن تلك المصنفات أذكر الآتي :

١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

٢ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

---

(١) مصادر ترجمة ابن مالك غير قليلة ، منها : بغية الوعاة للسيوطي ج١/ص ١٣٠ - ١٣٥ ، والأعلام للزركلي ٢٢٣/٦ ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٥/٥ - ٢٩٦ .

٣ - الخلاصة الألفية .

٤ - لامية الأفعال .

٥ - الكافية الشافية .

٦ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .[١]

٧ - سبك المنظوم وفك المختوم .

٨ - إيجاز التعريف في علم التصريف .

٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

١٠ - الألفاظ المختلفة .

١١ - أرجوزة في المثلثات .

١٢ - القصيدة الدالية المالكية في القراءات .

١٣ - قصيدة في الأسماء المؤنثة .

١٤ - ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري .[٢]

١٥ - رسالة الاشتقاق .[٣]

الرسالة وقيمتها العلمية :

لقد توقف أئمة النحو واللغة والتفسير عند تذكير (قريب) في الآية

---

(١) نشر هذا الكتاب الدكتور حاتم صالح الضامن ، وأعادت طباعته ثانية مؤسسة الرسالة في بيروت ١٩٨٤م .

(٢) كنت حققت هذا المؤلَّف ونشرته مجلة مجمع اللغة العربية الأردني في العدد (٣٣) ١٩٨٧م .

(٣) وقد حققت هذه الرسالة ونشرتها مجلة مجمع اللغة العربية الأردني في العدد (٣٨) ١٩٩٠م .

الكريمة : ﴿إنَّ رحْمَةَ الله قريبٌ مِنَ المُحْسِنين﴾[1] . وقد تباينوا في ذكرهم للآراء والتأويلات . فمنهم من اقتصر على تأويلات قليلة ، كما فعل الجوهري (ت ٣٩٦هـ) في مُعجمه (الصحاح) إذ قال :

«ولم يقل قريبة ، لأنه أراد بالرحمة الإحسان ، ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره وقال الفرّاء : إذا كان القريب في معنى المسافة يذكر ويؤنث ، وإذا كان في معنى النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم» .[2]

وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك ، فقد قال :

«وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه ، بالشرط الذي تقدم [3] ، كقوله تعالى : ﴿إنّ رحمَة اللهِ قريبٌ مِنَ المُحسنين﴾ فـ (رحمة) : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى (الله) تعالى»[4] .

ومنهم من جمع تأويلات مطولة ، ومتعددة ، وجعلها في فصل من فصول مصنف ضخم ، كما فعل جلال الدين السّيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه : (الأشباه والنظائر في النحو)[5] ، وشهاب الدين الألوسي (ت١٢٧٠هـ) في كتابه : (روح المعاني) [6] .

ولكننا ملاقون رجالاً أفردوا للمسألة مصنفاً خاصاً ، كما نرى لدى

---

١ - الأعراف / ٥٦ .

٢ - الصحاح ، مادة : (قرب) .

٣ - وهو أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ، شرح ابن عقيل ٢/٤٩ - ٥٠ .

٤ - المصدر السابق ١/٥٠ - ٥١ .

٥ - الجزء ٣/ص١٣٦ - ١٥٢ .

٦ - الجزء ٨/١٤١ - ١٤٦ .

ابنِ مـــالك ، وهو المصنف الذي نتناوله اليـوم ، وابن هشـــام الأنصـــاري (ت٧٦١هـ) [1] .

وها هنا تظهر لدينا أهمية مصنف ابنِ مالك في : ﴿إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحسنين﴾ لِمَا احـتوى عليه من آراء وتأويلات نحوية ولغـوية مـدعـمة بالشـواهد المختلفة ، وهو إلى جانب هذا يقدم لنا جانباً مِنَ المعرفة النحوية واللغوية والعلمية عند ابن مالك ، فيكمل هذا المصنّف بذلك قائمة مؤلفات هذا النحوي ، تلك القائمـة التي كثيراً مـا استوقفت الدارسين والباحثين . ولست أبتعد عن قول في هذا المصنف ، ساقه الدكتور عبد الفتاح الحموز في مقدمته لـ (مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى : ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين) ، وهو يقوّم عمل ابن هشام المماثل ، قال فيهما : «يُعدّان عمدة الباحثين والدارسين في تذكير (قريب) في قوله تعالى : ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ .»[2] .

بين ابن هشام وابن مالك :

ذكرنا أنّ ابن هشام الأنصاري وضع مؤلفاً على غرار مؤلف ابن مالك ، في موضوع الرسالة هذه ، ونحسب أنّ مقارنة بين المصنفين قد تقدم فائدة للقارىء ، وإنْ كانت مقارنة مقتضبة .

أما ابن مالك فقد جاء بشواهد من الشعر ، ثم القرآن الكريم ، فالحديث الشريف ، تبعا لأغلب اعتماده .

---

(١) القادم بعد قليل .

(٢) مقدمة مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين)ص٢٢

وبلغ عدد شواهده من الشعر عشرة . ذكر شاهداً واحداً لكل من : الأعشى ميمون ، ورويشد بن كثير الطائي ، وحسّان بن ثابت ، وذي الرمة ، وامرىء القيس ، والفضل بن عباس ، تبعاً لترتيب ذكرها في المصنف . ولكنه جاء بأربعة شواهد لا يعرف قائل كل منها . وقد ترك الشواهد بلا نسبة إلا واحداً ، وهو شاهد امرىء القيس .

وبلغ عدد شواهده من القرآن الكريم ثمانية . وجاء بحديث شريف واحد .

ومعنى ذلك أنّ الرجل وفق في هذا المصنف الصغير بين مصادر السماع . ومما يذكر له أنه لا يأخذ بالنادر ، لأنه لا يُبنى عليه حكم ، والنادر لديه أقل درجات السماع وأضعفها ، قال :

«الظاهر أن ذلك القائل إنّما أراد حمل (فعيل) على (فعول) مطلقاً ، واستدل على ذلك بقول امرىء القيس في صفة امرأة :

فتور القيام قطيع الكلا م تفتر عن ذي غروب خضر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه : أحدها أنه نادر ، والنادر لا حكم له ولو كثرت صوره وجاء على الأصل ، كاستحوذ على الأمر ، وأعول ، واعور ، واعوم ، واغيمت السماء ، واستنوق البعير ، ومما يدور ولم تكثر صوره ولا جاء على الأصل أحق بأن لا يكون له حكم .» .

وقد ذكر ابن مالك ستة آراء ، أغفل نسبتها إلى قائليها ، كما أغفل ردها ، لكنه استحضر رأياً سابعاً ، ضعفه ورده متوسلاً بالتأويلات والاحتجاج .

وأما ابن هشام فقد ذكر أربعة عشر وجهاً في تذكير (قريب) ، فكان أكثر استقصاء وجمعاً ، على حين اختار ابن مالك أوجهها وأكثرها شيعاناً[1] .

(١) انظر مقدمة محقق (مسألة الحكمة) ص١٩ .

وجاءت شواهد ابن هشام من القرآن الكريم ، والشعر ، والحديث الشريف وفقاً لأكثر اعتماده عليها . فقد ذكر ثلاثة عشر شاهداً من القرآن الكريم ، وسبعة شواهد من الشعر ، وذكر حديثاً شريفاً واحداً .

وقد ذكر شاهداً واحداً لكل من : حسّان بن ثابت ، وامرىء القيس ، والأعشى ميمون ، تبعاً لذكرها في المصنف . وجاء بثلاثة شواهد لا يعرف لها قائل ، وذكر شاهداً واحداً لمولّد .

وقد نسب شاهدين من شواهده الشعرية إلى قائليهما ، وهما : حسّان ابن ثابت ، وامرؤ القيس . ونسب بعض الآراء والأقوال إلى أصحابها ، كما حكى قولاً عن ابن مالك ، قال :

«العاشر أنّ فعيلاً مطلقاً يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره» .[1]

غير أن ابن هشام ردّ معظم الآراء التي ساقها ، وأيد رأيين اثنين منها ، هما :

١ - فَعِيل بمعني فاعل مشبه بفَعِيل بمعنى مَفْعول .

٢ - قد يُراد بالرّحمة المطر . وهذا مذكر[2] .

ولم يذكر الرأي الثّاني ابن مالك .

---

١ - مسألة الحكمة ص ٥٤ .

٢ - انظر مقدمة محقق مسألة الحكمة ص ٢١ .

الرسالة مخطوطة، ومعالم التحقيق :

وقفت علـى نسخة خطّيّة وحيـدة لهذه الرسالةِ في مكتبة الظّاهرية بدمشق (١) ، أولُها :

«بسم الله الرحمن الرحيم ، عفوك اللهم . مسألة من إملاء الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك ، رحمه الله تعالى ، على قوله تعالى : ﴿إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحسنين﴾ . فَعيل وفَعول مشتبهان في الوزن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول . . . . .» .

وآخرها : «وإن جعل (قطيع) مبنياً على (قطع) ، كسريع من سرع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث ، إلا أنه شبه بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجري مجراه ، والله أعلم .» .

والنسخة ضمن مجموع يحمل الرقم : (١٥٩٣) ، تامة ، قديمة ، جيدة . وخطها النسخ العادي ، وفيه بعض الشكل .

وقد ترك للنص هامش بعرض ٣سم ، وتقع في خمس ورقات (٧٧ب - ٨١ب)ق ، ومساحة الورقة ٥ر١٨×١٦سم ، وفي الورقة ١٨ سطراً ، والسطر نحو ٩ كلمات . وتكاد تخلو النسخة من الأخطاء النحوية ، مما يدل على ثقافة الناسخ ودرايته .

الناسخ عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن مالك التفزي الأندلسي ، وتاريخ النسخ يوم السبت ١٤شعبان سنة ٧٣٨هـ ، وهو تاريخ نسخ المجموع . وعلى المجموع تملك تاريخه سنة ٩٠٥هـ وعلى رسالة من رسائله وقف المدرسة العمرية .

* * *

وليس من شك في أن الاعتماد في التحقيق على نسخة وحيدة للنص أمر قد لا ينجي من الوقوع في الأوهام والأخطاء ، وعلى الرغم من ذلك مضيت في إخراج النص بعون الله تعالى . وكان لوضوح الخط ، ووجود النص - وإنْ لم يكن متطابقا تماما - في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، إلى جانب أجزاء منه في كتب ومصادر أخرى ، وكذلك نشر مصنف مماثل للرسالة التي بين يدينا ، أثر في إقدامي على إخراج هذه الرسالة .

وأهم مبدأ سَعيت إليه في إخراج النص تقديمه بصورة لغوية صحيحة ، ولذلك وثقت - ما استطعت - الآراء التي لم تنسب إلى أصحابها ، وخرجت الشواهد . وجعلت ذلك في الحواشي .

وقد وضعت الإشارة (//) لتدل على بداية الصفحة في المخطوط ، وعلى جانبيها (أ) لوجه الورقة و(ب) لظهرها ، مقابل رقم الورقة ، وذلك على هامش النص .

وجعلت الآيات الكريمة بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ ، والحديث الشريف بين قوسين كبيرين ( ) . وذكرت أمام الشاهد الشعري وفوقه بَحْرَهُ ، وذلك بين معقوفين : [ ] ، كما وضعت رقم الشاهد إلى يمينه .

بسم الله الرحمن الرحيم ٧٧/ ب

عفوك اللهمّ

مسألة من إملاء الشّيخ الإمام العالم جَمال الدّين أبي عبد الله مُحمد بن مالك ، رَحمه الله تعالى ، على قوله تعالى : ﴿إنّ رحْمةَ اللّهِ قريبٌ منَ المُحْسنين﴾

(فَعيلٌ) و(فَعُول) مشتبهان في الوَزن والدّلالة على المُبالَغة والوقُوع بمعنى فَاعلٍ وبمعنى مَفْعولٍ ، إلاّ أنّ (فَعيلاً) أخفُ منْ (فَعُول) ، فَلذَلكَ فَاقَهُ بأَشْياء .

منْهَا كثْرةُ الاستغناءِ بِهِ عَنْ فَاعلٍ في المُضَاعَف ، كَجليلٍ وَ خَفيفٍ وَصَحيح وعَزيزٍ وَذَليلٍ . وَإنّما حَق هذه الصّفات أنْ تَكُونَ عَلى زِنَة فاعلٍ ، لأنّها منْ فَعَلَ يَفْعلُ ، فَاسْتُغني فيها بفَعيلٍ ، ولاحَظَّ لفَعُولٍ في ذَلكَ .

وَمنْهَا اطّرادُ بنَائه منْ فَعُلَ ، كَشَريفٍ وَظَريفٍ وَكَريمٍ وَعَظيمٍ وَجَميلٍ وَنَبيلٍ ، وَلَيْسَ لفَعُولٍ فِعْلٌ يَطّردُ بناؤهُ منْهُ .

وَمنْها كَثْرَةُ مَجيئه في أسماءِ اللّهِ تَعالى ، كَسَميعٍ وَبَصيرٍ وَنَصيرٍ وَقَديرٍ وَخَبيرٍ وَعَليمٍ وَحَليمٍ وَعَزيزٍ وَحَكيمٍ ومَجيدٍ وحَميدٍ وَعَظيمٍ وَعَليٍ وقَوي وَشَهيدٍ وَحَفيظٍ وَحَسيبٍ وَرَقيبٍ ، وَلَمْ يَجيءْ فيها (فَعُول) ، إلاّ رَؤُوف وَوَدُود وَعَفُو وَغَفُور وَشَكُور . وَإذَا ثَبتَ أنّهُ فائق (لفَعُول) في الاستعمالِ فَلا يليقُ أنْ ٧٨/ أ يَكونَ لَهُ تَبعاً ، بَلِ الأولى أنْ يَكونَ الأمرُ بالعكْسِ ، أَوْ ينفرد كلّ منهما بِحُكْمٍ هُو بِهِ أَوْلَى . وَهَذا هُوَ الواقعَ ، فإنّهم خَصّوا (فَعُولاً) المُفهمَ معنى (فَاعِل) بِأَنْ لا

تَلحقهُ التاءُ الفارقةُ بَيْنَ المُذكّرِ وَالمُؤنّث ، وَأنْ يَشتركا فيهِ فَيُقال : رَجُلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ ، وَامرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ ، وَكَذلكَ ما أشبههما ، إلاّ مَا شَذَّ مِنْ عَدو وَعدوة ، فَإنْ قصد بالتاءِ المُبالغة لحقتِ المُذكّر والمؤنثَ ، فَقيل : رَجُلٌ مَلُولةٌ وَفَرُوقَةٌ ، وَامرأةٌ مَلُولةٌ وَفَرُوقةٌ . وَلا يقدم على هذا النوعِ إلاّ بنقلٍ ، فَإنْ لَمْ يقصدْ بهذا الوزنِ مَعْنى (فاعل) لحقته أيضاً ، كَحَلُوبَة وركُوبة وَرَغُوثة . وَلَيْسَ في شَيءٍ مِنْ هَذا إلاّ النّقل . فَلمّا كانَ (لفَعِيل) عَلى (فَعُول) مِنَ المَزيةِ ما ذَكرْتُهُ استَحَقّ أَنْ يَختصّ بِأحوطِ الاستعمالين ، وَهوَ التّمييزُ بَيْنَ المُذكّرِ والمُؤنّث ، كَجَمِيل وَجَميلة وصَبِيح وَصَبِيحة وَ وَضِي وَوَضِيةٍ وَمَلِيح وَمَلِيحة وَشَرِيف وَشَرِيفة وَظَرِيف وظَرِيفة . فَإنْ كانَ (فَعيل) بِمَعْنى (مَفْعول) وَصَحبَ المَوصوفَ استوى فيهِ المَذكرُ والمؤنثُ ، كرَجلٍ قَتِيل ، وامرأة قَتِيل . فَإنْ لَمْ يصحَبِ الموصوفَ وقُصِدَ تَأنيثُه أُنّثَ ، نَحو : رَأيتُ قَتِيلةَ بَني فُلانٍ . هَذا هُو المعروفُ . وَمَا وَرَدَ خِلاف ذلكَ عدّ نَادراً ، أو تلطفَ في تَوْجيههِ بِمَا يلحقُه بالنّظائرِ ، وَيبعدُهُ عنِ الشّذُوذِ/ فَمِنْ ذَلكَ قَوله تَعالى : ﴿إنّ رَحْمةَ اللّهِ قَرِيبٌ ٧٨/ب مِنَ المُحْسِنين﴾[1] ، وَفيهِ ستّةُ أقوالٍ :

أحَدُهَا أَنّ (فَعِيلاً) فيهِ ، وَإنْ كَانَ بِمَعْنى (فَاعِل) ، قَدْ جرَى مَجْرَى (فَعِيلٍ)الذّي بِمَعْنى (مَفْعُولٍ) في عدمِ لحاقِ التاءِ ، كَما جَرَى هُو مَجْرَاه في لحاقِ التاءِ حِينَ قالوا : خصلةٌ حَميدةٌ ، وَفعلةٌ ذَميمةٌ بمعنى مَحْمُودة وَمَذْمُومة ، فحملا على جَميلةٍ وقَبيحة في لحاقِ التّاءِ ، وَكَذلكَ (قَريب) في الآيةِ الكَريمةِ ، حُمِلَ عَلى : عَين كَحِيل ، وَكَفٌّ خَضِيب ،وأشباههما في الخلوِّ

---

١ - الأعراف /٥٦ .

مِنَ التّاءِ . وَنَظيرُ ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحسِنِين﴾ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وَهْيَ رَمِيم﴾[1] .

الثّاني أنّه مِنْ بَابِ تأوّلِ المُؤنّثِ بِمُذَكّرٍ مُوَافِقٍ في المَعْنى ، كَقَولِ الشّاعِرِ : [من الطويل]

(١) أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسِيفاً كَأَنّمَا يضمُّ إلى كَشْحَيهِ كَفّاً مُخضّبَا[2]

فَتَأوّلَ (كَفاً) ، وهوَ مُؤنثٌ ، بعضو ، فَذَكّر صِفَتَهُ [3] لِذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ تُتأولُ (الرّحْمة) بالإحْسَانِ ، فيذكر خبرهَا ، وتأولُ (الرّحمة) بالإحْسَانِ أَوْلى مِنْ تَأولِ (الكَفّ) بِعُضْوٍ لِوَجْهين : أَحدُهما أَنّ (الرّحمةَ) مَعْنى قَائمٌ بالرّاحِمِ . والإحْسَانُ بِرّ الرّاحم بالمَرْحوم . وَمَعنى القُرب في البِرِ أظهر مِنْهُ في الرّحْمَةِ .

---

١ - يس / ٧٨ . وقد ذهب إلى هذا الرأي الزمخشري ، انظر الكشاف ٨٣/٢ .

٢ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، في ديوانه ص١٥١ ، وفي الكامل للمبرد ج١/ص١٦ ، وفي الإنصاف ٧٧٦/٢ ، وكتاب (مسألة الحكمة) لابن هشام ص ٦٠ ، واللسان في : (خضب) ، و(كفف) ، و(بكي) ، وروح المعاني للألوسي ١٤٣/٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٣٩/٣ و١٥١ .
والأسيف : الأسير ، والكشح : الموضع من الخاصرة إلى الضلع في الخلف .
والكف مؤنثة ، قال بشر بن أبي خازم :
له كَفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها
وتقول العرب : «هذه كف واحدة» ، انظر مختار الصحاح (كفف) ، و(في الأسماء المؤنثة السماعية) لأبي بكر الرازي ص ٢٤٩ - ٢٥٠ في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٥ .
وقال ابن الأنباري في (الإنصاف) ٧٧٦/٢ : «فقال : (مخضباً) لأن الكف في المعنى عضو» وقال ٧٧٧/٢ : «والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى . فكذلك هاهنا» .

٣ - وهي (مخضباً) . واختار هذا الوجه الثاني أبو إسحاق الزجاج ، انظر معاني القرآن ٣٨٠/٢ .

الثّاني أنَّ مُلاحظَة الإحسانِ في (الرَّحمةِ) المَوْصُوفَةِ بِالقُربِ مِنَ (المُحسنين) مقابلةٌ للإحْسَانِ الذي تضمَنهُ ذِكْرُ (المُحسِنين) ، فاعتبارُها يزيدُ المَعْنى قُوةً ، واللّفظَ جَزَالَةً ، فَصحتِ/ الأولويةُ . ومِنْ تأولِ المؤنّث٧٩/ أ بِمذكّرٍ مَا أَنشدَ الفراءُ مِنْ قَولِ الشّاعِرِ :

[من المتقارب]

(٢) وَقَائعُ فِي مُضَرَ تِسْعَةٌ وَفي وائلٍ كَانَتِ العَاشِرَهْ[1]

فَتأولَ (الوقائع) بأيامِ الحُروب فَذَكَر العَدَدَ الجَاري عَليهَا ، فَقالَ : (تِسْعة) ، فَلولا ذَلك لقالَ : (تِسْع) ، لأَنَّ الوقائعَ مؤَنّثةٌ ، وإذَا جَازَ تأوّلُ المذكّر بِمُؤنّثٍ في قَوْلِ مَنْ قالَ : (جَاءته كِتابي) ، أي : صَحِيفتي ، وفي قَولِ الشّاعِرِ :

[من البسيط]

(٣) يَا أَيُّها الرّاكبُ المُزجي مَطيَّتهُ سَائِلْ بَني أَسَدٍ/ : مَا هذِهِ الصّوْتُ؟[2]

أي : الصّيحة ، مَعَ أنّه حَملُ أصْلٍ عَلى فَرْعٍ ، فلأنْ يجوزُ تَأولُ مؤنّث بمذكرٍ ، لِكَونهِ حَمل فَرْعٍ عَلى أَصْلٍ ، أحَق وَأَوْلَى .

---

١ – لم أقف على قائل هذا البيت ، وهو في الإنصاف ٧٦٩/٢ ، وفيه (وائل) ، وفي الأشباه والنظائر ١٣٩/٣ . والوقائع : المعارك ، ومفردها : وقيعة .

٢ – هذا البيت لرويشد بن كثير الطائي ، وهو في الإنصاف ٧٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ وخزانة الأدب ١٦٧/٢ ، واللسان : (صوت) .

والمزجي : السائق ، والمطية : ما يركبه الإنسان . وفي اللسان أنّ الشاعر أراد بالصوت الضوضاء والجلبة ، على معنى الصيحة ، والاستغاثة .

وقال ابن سيده : «وهذا قبيح» يعني تأنيث المذكر ، لأنه تركٌ للأصل وخروجٌ إلى الفرع والجائز لديه رد التأنيث إلى التذكير ، لأنّ الثاني هو الأصل .

الثّالثُ مِنْ تَوْجيهاتِ الآيةِ الكريمةِ ، أنْ يَكونَ مِنْ حَذْفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليهِ مقامَهُ معَ الالتفاتِ إلى المحذوفِ ، فَكَأنّهُ قَالَ : إنّ مَكانَ رَحْمةِ اللهِ قَريبٌ مِنَ المُحسنين ، ثُمّ حَذَفَ (المَكان) وأعطَى الرّحْمَةَ إعْرابَهُ وَتذكيرَهُ ، كَمَا قَالَ الشّاعرُ :

[مـن الكامـل]

(٤) يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عَليهِمُ بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرّحيقِ السَّلْسَلِ[1]

فَقالَ : (يُصفق) بالتذكيرِ ، و(بَرَدى) مُؤنّثة ، لأنهُ أراد : ماء بَرَدى . وَمِثْلُ هَذا قَولُ النّبي صَلّى اللهُ عليهِ وسَلّمَ ، مُشيراً إلى الذّهَبِ والحَريرِ : ((هذان حَرامٌ عَلى ذُكُورِ أُمّتي)) [2] ، فَقَال : (حَرام) بِالإفْرادِ ، والمُخبرُ عَنْهُ في اللفْظِ اثنان ، لأنّه أرَادَ استعمالَ (هذين حَرام) .

الرّابعُ مِنْ تَوجيهَاتِ/ تَذْكير خَبر (الرّحمة) أَنْ يَكونَ مِنْ بَابِ ٧٩/ ب حَذْفِ المَوْصُوفِ وَإقامَةِ الصّفةِ مقامَه ، كَأنّه قَالَ : إنّ رَحْمَةَ اللهِ شَيءٌ قَريبٌ مِنَ المحسنين ، أوْ لطف ، أوْ بر ، أوْ إحسان ، أوْ نحو ذلك . وحَذْفُ المَوصُوفِ وإقامةُ صِفَتِهِ مقامه سَائغٌ ، وَمِنْهُ قولُ الشّاعرِ :

[مـن السريـع]

(٥) قَامَتْ تُبكّيهِ عَلى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عامِرُ؟

---

١ - البيت لحسان بن ثابت ، أمالي ابن الحاجب/٤٥١ ، والخزانة ٢٣٦/٢ . والبريص موضع بدمشق .

٢ - روي الحديث بلفظ : ((إنّ هذين حرام على ذكور أمتي)) في سنن أبي داود ٥٠/٤ رقم ٤٠٥٧ كتاب اللباس ، (باب في الحرير للنساء) ، وفي سنن ابن ماجه ١١٨٩/٢ رقم ٣٥٩٥ (باب لبس الحرير والذهب) ، وفي منهل الواردين شرح رياض الصالحين ص ٥١٥ رقم ٨٠٤ ، (باب تحريم لباس الحرير على الرجال) .

تَرَكْتَني فـــي الحَـــي ذا غُرْبَةٍ قَدْ خَابَ مَنْ لَيْسَ لَـهُ نَاصِرُ[1]

أرادَ : تَركـــتني شَخْصـــاً ، أوْ إنْســـاناً ذَا غُرْبَةٍ . وَلَوْلا ذَلكَ لَقَالَ : ذَات غُربةٍ .

ومثله قول الآخر :

[من الطويل]

(٦) فَلَوْ أنَّكِ في يَومِ الرَّخاءِ سَألْتِني فِرَاقكِ لَمْ أبخَلْ وَأنْتِ صَدِيقُ[2]

أَرَادَ : وأنتِ شَخْصٌ ، أو إنْســانٌ . وَعَلى مِثْلِ هذا حَمَلَ سِيبـويه قَولَهم لِلمَرأة : حَائض وطَامث فقالَ : كَأنَّهم قالوا : شَيءٌ حَائض ، وَشَيء طَامث .

الخَامِسُ مِنَ التَّوجِيهَاتِ أنْ يَكُونَ مِنْ بابِ اكتِسَاءِ المُضاف حُكْمَ المُضافِ إليه إذا كانَ صَالِحاً لِلحذْفِ والاستغناءِ عَنْهُ بالثاني .

والمشْهـورُ في هذا تأنيثُ المُذكّرِ لإضَافَتِهِ إلى مُؤَنّث على الوجْهِ المَذْكُورِ ، كَقَولِ الشّاعِرِ : [مـــن الطويـــل]

---

١ – هذا الشاهد لأعرابية ، في الإنصاف ٥٠٧/٢ وفيه برواية :

تركتني في الدار ذا غربة قدذل من ليس له ناصر

وقال ابن الأنباري : «والحمل على المعنى كثير في كلامهم» (الإنصاف ٥٠٦/٢) ، والشاهد كذلك في مسألة الحكمة ص٣٨ ، وروح المعاني ١٤١/٨ ، والأشباه والنظائر ١٣٩/٣ و١٤٨ ، وفي اللسان : (عمر) ، وأنشد مثله في : (بكي) :

وما زال عني ما كنت يشوقني وما قلت حتى ارفضت العين باكيا

فذكر (باكيا) وهي خبر (العين) ، العين أنثى ، لأنه أراد : حتى ارفضت أعين ذات بكاء .

٢ – لم أعثر على قائل لهذا البيت ، وهو في الإنصاف ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ١٢٥/١ ، وشرح ابن عقيل برقم ١٠٥ ، ومسألة الحكمة ص ٣٩ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٢ ، واللسان (صدق) ، وروح المعاني ٤١٤/٨ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/٣ و١٤٩ . ومثله قول جميل بن معمر :

كأنْ لمْ نُقاتل يا بُثين لو انها تكشف غماها وأنت صديق

(٧) مَشْيَ كَما اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهتْ أَعاليها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِم[١]

فَقالَ : تَسفهتْ ، والفَاعِلُ مُذكّرٌ[٢] ، لأنهُ اكتسى تَأنيثاً مِنَ الرِّمَاحِ ، إذ/ الاستِغناءُ بِها عَنْهُ . جَائِزٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الآخر : ٨٠/ أ

[مـن الكـامـل]

(٨) بغيُ النّفوسِ مُعيدةٌ نعماءها نقماً وَإنْ عَمِهتْ وَطَال غُرورُهَا[٣]

فأنّثَ خَبَرَ (البغي) لإضافَتِهِ إلى (النّفوسِ) مَعَ الصّلاحِيةِ للاستغناءِ بِهَا عَنْهُ . وَإذَا كَانَتِ الإضَافَةُ على الوجهِ المذكورِ تعطي المضافَ تَأْنيثاً لمْ يكنْ لَهُ فلأنْ تعطيهِ تَذْكِيراً لمْ يَكُنْ لهُ كَما في الآيةِ الكَرِيمةِ أحق وأَوْلى ، لأنّ التّذكيرَ أَوْلى ، والرّجوعُ إليهِ أسْهَلُ مِنَ الخروجِ عنهُ .

السّادِسُ مِنَ التّوجيهاتِ أنْ يَكونَ مِنَ الاستغناءِ بأحَدِ المَذْكورين لِكَوْنِ الآخر تَبعاً لهُ وَمَعْنى مِنْ مَعَانيه ، ومِنْه في أحَدِ الوجُوهِ قَولُه تَعالى : ﴿فَظَلَّتْ أعناقُهُمْ لَها خَاضِعين﴾ [٤] فاستغْنَى بِخبَرِ الأعناقِ عَنْ خَبرِ أصحابِهَا .

وَيمكن أَنْ يكونَ هذا من قولِه تعالى : ﴿واللهُ ورَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوهُ﴾[٥] على إعادة الضمير إلى (الله) ، وكون الأصل : والله أحق أن يرضوه ورسوله

١- البيت لذي الرمة ، غيلان بن عقبة ، في الديوان ص ٦١٦ ، والمذكر والمؤنث ص ٥٩٦ ، وابن عقيل برقم ٢٢٣ ، والأشباه والنظائر ٣/١٤٠ ، وخزانة الأدب ٢/١٦٩ ، وشواهد التوضيح ص٨٥ واهتزت : مالت ، واضطربت ، وتسفهت : مالت ، والنواسم : مفردها : ناسمة ، وهي الرياح اللينة في أول هبوبها .

٢ - الفاعل : (مر)

٣ - لم أعثر على قائل لهذا البيت . وهو في الأشباه والنظائر ٣/١٤٠ .

٤ - الشعراء /٤ .

٥ - التوبة/٦٢ .

كذلك . فاستغنى بخبرِ (الله) لأنّ إرضاءَ (الله) إرضاء رسوله ، فعلى هذا يكون الأصل في الآية الكريمة : إنّ رحمَة الله وهو قَريبٌ منَ المُحسنين ، فاستغنى بخبر المحذوفِ عَنْ خَبرِ الموجودِ ، وسوغَ ذَلكَ ظُهورُ المَعنى .

فهذا مُنتهى ما حَضَرني مِنَ الكلامِ على قولِه تعالى : ﴿إنّ رَحمَة الله قَريبٌ مِنَ المُحسنين﴾ .

* * *

/ وَبَلَغني أَنّ بَعْضَ الفُقهاءِ زَعَم أنّ إخلاءَ (قَريب) المشار إليه ٨٠/ ب مِنَ التاء لمْ يكنْ إلاّ لأجلِ أنّ (فعيلاً) يجري مَجْرى (فَعُول) في الوقوعِ على المُذكر والمؤنّث بلفظٍ واحد . وَضَعْفُ هَذا القولِ بَيّن ، وتَزْييفُه هَيّن . وذَلكَ أنّ قائلَه إمّا أنْ يريدَ أنّ (فَعيلاً) في هذا الموضع وغيره يَسْتَحقُّ مَا يَستحقُّهُ (فَعُول) مِنَ الجري على المُذكرِ وَالمؤنّث بلفْظٍ وَاحدٍ ، وَإمّا أنْ يُريدَ أنّ (فَعيلاً) في هَذا الموضعِ خَاصّةً محْمولٌ على (فَعُول) .

فَالأولُ مَرْدُودٌ لإجْماعِ أَهْلِ العَربيّةِ عَلى التزَامِ التّاءِ في : ظَريفَة وشَريفَة وأشْبَاهِهما وَزْناً ودِلالَةً .

وَلِذلكَ احتَاجَ عُلماؤهم[1] إلى أنْ يَقولوا في قَولِه تَعالى : ﴿ولَمْ أَكُ بَغيا﴾[2] : إنّ أَصْلَهُ (بَغوي) عَلى (فَعُول) ، فَلذَا لمْ تلحقْه التاءُ . ثُمّ أُعلّ

---

١ - ومن هؤلاء العلماء ، المازني أبو عثمان (ت٢٤٩هـ) ، والمبرد أبو العباس (ت٢٨٥هـ) ، انظر مسألة الحكمة ص ٥٥ ، وإملاء ما من به الرحمن ٦٩/٢ .

٢ - مريم / ٢٠ . وقوله تعالى (بغيا) لام الكلمة ياء ، يقال : بغت تبغي ، وفي وزنه وجهان : الأول فعول ، اجتمعت الواو والياء ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت وكسرت الغين اتباعا ، فلم تلحقه تاء التأنيث كما لم تلحق في : امرأة صبور وشكور .
والثاني فعيل بمعنى فاعل ، ولم تلحق التاء للمبالغة ، وفي قول لأنه على النسب كطالق وحائض . انظر إملاء ما من به الرحمن ١١٢/٢ .

بإبْدَالِ الواوِ يَاءً ، والضّمـــةِ كَسْرَةً ، فَصَارَ لَفْظُهُ كَلفْظِ (فَعِيل) غَيْرِ مُعينٍ ، وَلَوْ كَانَ (فَعيلاً) غير مغير عَنْ (فَعُول) لَلَحقَتْهُ التّاءُ .

وَالثّاني أيضاً مَرْدودٌ ، لأنّه قَدْ تَقَدمَ التنبيهُ على مَا لفَعِيلٍ على مَا لِفَعولٍ منَ المَزايا ، وأنّهُ لا يليقُ بهِ أنْ يكونَ تَبْعاً لِفَعول ، بَلِ الأَوْلى أنْ يكونَ أمرهما بالعَكْسِ ، وَلأنّ ذَلِكَ القائلَ حمل (فَعِيلا) على (فَعُول) ، وهُما مُختَلفان لَفْظاً وَمَعْنى .

أمّا المُخَالَفَةُ لَفْظاً فَظاهِرَةٌ ، وأمّا المُخَالَفَةُ مَعْنىً فلأنّ (قريباً) مُبالغةٌ فيه ، لأنّه يُوصفُ بهِ كلُّ ذي قـربٍ وَإنْ قَلّ ، وَ(فَعُول) المُشار إليه لا بُدَّ فيه مِنْ مُبالَغَة ، /وَأيضاً فإنّ الدّالَّ على المُبالغَةِ لا بُدّ أنْ يَكونَ لهُ بنيةٌ لا مُبَالغَة ٨١/ أ فيها ، ثُمّ يقصدُ بهِ المُبالغة ، فَتغير بنيتَه ، كَضارب وضَروب وعالم وعَليم . وقَريب ليسَ كَذلك ، وَلا مُبالغَة فيه . وَالظّاهرُ أنّ ذلك القائلَ إنّما أرادَ حَمْل (فَعِيلٍ) على (فَعُولٍ) مُطلقاً ، واستدَلّ على ذلك بقولِ امرىءِ القيسِ في صفة امرأةٍ :

[من المتقارب]

(٩) فَتُورُ القيامِ قَطيعُ الكَلا م تَفْتَرُّ عَنْ ذي غُروبٍ خَضِرْ[1]

والاحتجاج بِهذا سَاقِطٌ مِنْ وُجُوه :

أحدُها أنّهُ نَادرٌ ، والنّادرُ لا حُكْمَ لهُ ولو كَثرتْ صُوَرُه وجَاءَ على الأصلِ ، كاستحوذَ على الأمرِ ، وأعول ، واعور ، واعوم ، واغيمتِ السماءُ ، واستنوقَ البعيرُ ، مِمّا يدورُ ، ولمْ تكثرْ صورُهُ ولا جَاءَ على الأصلِ أحق بأنْ لا يكون لهُ حكمٌ .

---

١ - الديوان ص ١١٠ ، وروح المعاني ١٤٢/٨ ، ومسألة الحكمة ص ٥٦ .

الثّاني أنْ يكونَ من قال : (قطيع الكلام) ، أرادَ : قَطيعة الكلام ، ثُمّ حَذَفَ التاءَ للإضافةِ فإنّها مسوغة لحذفِها عنْدَ الفراءِ وغيره مِنَ العلماء ، وَحَمل على ذلك : ﴿وَإِقَامَ الصّلاةِ﴾[1] .

والمعروفُ في مصدر أقامَ الصلاةَ ، إقامَةً ، ولا يُقالُ : أقامَ دونَ إضافة ، كَما لا يُقالُ في مَصدرِ أرادَ : إراد ، ولا في مصدر أقالَ : إقال . وإنّما يُقالُ : إرادةً ، وإقالةً ، لأنّهم جَعلوا هذه التاءَ عِوضاً منْ ألفِ إفعال أوعَينه . فأصلُ إقامة : إقوام ، فنُقلت حركةُ العين إلى الفاءِ ، فالتقتْ ألفان ، فحذفتْ إحداهما / فجاؤوا بالتاءِ عوضاً عَنِ الألفِ معَ الإضافةِ ، فإن حذفَها ٨١/ب جائزٌ قياساً عندَ قوم ، وسَماعاً عِنْدَ آخرين . ومثلها في اللزوم تاءُ عِدة ، وأصلُه : وَعد ، فحذفت الواو ، وجعلت التاء عوضاً منها فلزمت . وقد تحذف للإضافة ، كقولِ الشاعر :

[من البسيط]

(١٠) إنّ الخَليطَ أجدّوا البَيْنَ وارتحلوا وأخلفُوكَ عِدَ الأَمرِ الذينَ وَعَدُوا[2]

أرادَ : عِدَةَ الأمرِ . فحذف التاءَ ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضُ القراء : ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الخُروجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾[3] . أرادَ : عدته ، فحذفَ التاءَ .

---

١ - الأنبياء /٧٣ ، والنور /٣٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤

٢ - البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب . في الخصائص ٣/١٧٢ ، والأشباه والنظائر ٣/١٤١ .

٣ - التوبة /٤٦ .

الثّالثُ : أنْ يكونَ (فَعِيل) في قولِه : (قَطيع الكلام) بمعنى (مَفْعول) ، لأنّ صاحبَ المحكم حَكى أنّه يُقالُ : قطعهُ وأقطعهُ ، إذا بكته . وقَطِعَ وقَطَعَ فَهو قَطيع القول . فقَطيع على هذا بمعنى مقطوع ، أي : مبكت ، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياسِ ، وإنْ جعلَ (قطيع) مبنياً على (قطع) كَسَريع من (سرع) فحقه على ذلِكَ أنْ تلحقَه التاء عندَ جريهِ على المؤنثِ ، إلاّ أنه شبه بِفعيلٍ الذي بمعنى مَفْعول ، فأجري مُجْراه . واللهُ أعلم .

ثبت المصادر والمراجع

١ - الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٨٥م .

٢ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ، لابن مالك ت ٦٧٢هـ ، تحقيق د .حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤م .

٣ - الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٤ - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ١٩٧٩م .

٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧هـ المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

٦ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق د .زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ط٢ ١٩٨٥م .

٧ - بغية الوعاة ، لجلال الدين السيوطي ، ت ٩١١هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤م .

٨ - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، الجزء الخامس ، ترجمة د .رمضان عبد التواب ، مراجعة د . السيد يعقوب بكر ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

٩ - تفسير ابن كثير ، ت ٧٧٤هـ ، دار القلم ، بيروت ، ط٢ .

١٠ - خزانة الأدب ، لعبد القادر عثمان بن عمر البغدادي ، ت ١٠٩٣هـ ، ط١ ، المطبعة الميرية ببولاق .

١١ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ط٢ ، بيروت .

١٢ - ديوان الأعشى ، تحقيق محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ١٩٥٠م .

١٣ - ديوان امرىء القيس ، بيروت .

١٤ - ديوان ذي الرمة ، تحقيق كارليل هزيا هيس ، كمبردج ، ١٩١٩م .

١٥ - ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري ، لابن مالك ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق محمد تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٣ ، ١٩٨٧م .

١٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي ت ١٢٧٠هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٧ - سنن أبي داود ، ت ٢٧٥هـ ، راجعه وضبط أحاديثه محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي .

١٨ - سنن ابن ماجه ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٩ - شرح ابن عقيل ، ت ٧٦٩هـ . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٠ - شرح الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، ت ٦٨٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط٢ سنة ١٩٧٩م .

٢١ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، ت٦٤٣هـ .

٢٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، ت٦٧٢هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، ط٣ ، بيروت ١٩٨٣م .

٢٣ - الصحاح للجوهري ، ت٣٩٦هـ ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، بيروت ١٩٨٤م .

٢٤ - في الأسماء المؤنثة السماعية ، لأبي بكر الرازي ، ت ٦٦٦هـ ، تحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٥ ، ١٩٨٨م .

٢٥ - الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت٢٨٥هـ ، مكتبة المعارف بيروت .

٢٦ - لسان العرب ، لابن منظور ت٧١١هـ ، دار المعارف .

٢٧ - مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازي ت٦٦٦هـ ترتيب محمود خاطر ، وتحقيق حمزة فتح الله ، دار البصائر ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، دمشق ، ١٩٨٧م .

٢٨ - المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري ، ت٥٧٧هـ ، تحقيق د .طارق الجنابي ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٨م .

٢٩ - مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى : ((إن رحمة الله قريب من المحسنين)) ، لابن هشام ، ت٧٦١هـ ، تحقيق د . عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ، ط١ ، ١٩٨٥م .

٣٠ - مسألة في الاشتقاق ، لابن مالك ، ت٦٧٢هـ ، تحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٠م .

٣١ - معاني القرآن للفراء ، ت٢٠٧هـ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور بيروت .

٣٢ - معاني القرآن الكريم وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق د .عبد الجليل شلبي ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت .

٣٣ - منهل الواردين شرح رياض الصالحين ، لأبي زكريا النووي ، ت٦٧٦هـ ، ط٥ ، ضبطه د .صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧م .